

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

لو مات أحدهما أو طلقها قبل الوطاء فلا كفارة عليه وإن وطئ التكفير : أثم .
قوله ولو مات أحدهما أو طلقها قبل الوطاء فلا كفارة عليه .
وهذا مبني على المذهب هو أن تعود هو الوطاء .
وأما إن قلنا : إن العود هو العزم على الوطاء : لو عزم ثم مات أو طلقها قبل الوطاء :
وجب الكفارة .
فرعه في المحرر وغيره على قول القاضي وأصحابه .
وعن القاضي : لا تجب قاله في الفروع .
وقال المصنف والشارح : وقال القاضي وأصحابه : العود العزم على الوطاء إلا أنهم لم
يوجبوا الكفارة على العازم على الوطاء إذا مات أحدهما أو طلق قبل الوطاء إلا أبا الخطاب
فإنه قال : إذا مات بعد العزم أو طلق فعليه الكفارة .
قوله وإن وطئ قبل التكفير : أثم واستقرت عليه الكفارة .
اعلم أن الوطاء قبل التكفير محرم عليه ولا تسقط الكفارة بعد وطئه بموت ولا طلاق ولا غير
ذلك وتحريمها عليه باق حتى يكفر ولو كان مجنوناً نص عليه قاله في المحرر وغيره .
قال في الفروع : ونصه تلزم مجنوناً بوطئه .
قلت : فيعابى بها .
قال في الفروع : ظاهر كلام جماعة : لا يلزم المجنون كفارة بوطئه وأنه كاليمين .
قال : وهو أظهر وفي الترغيب وجهان كإيلاء